

## محضر اجتماع لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

- تاريخ الاجتماع: الثلاثاء 02 جوان 2026
- جدول الأعمال: مواصلة النظر في مقترح القانون المتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي (عدد 2024/42).

### ● الحضور:

- الحاضرون: 04
- المعتذرون: 01
- الغائبون: 05
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 05

رفع الجلسة: 13.40 حذ

● افتتاح الجلسة: 10.10 حذ

### 1. مداوات اللجنة:

عقدت لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد جلسة يوم الثلاثاء 2 جوان 2026 لمواصلة النظر في مقترح القانون عدد 2024/42 المتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي من خلال التداول حول مخرجات اليوم الدراسي المتعلق بهذه المبادرة التشريعية.

في مستهل الجلسة، ذكّر رئيس اللجنة بمسار دراسة هذا المقترح، ولا سيما جلسات الاستماع التي عقدتها اللجنة مع عدد من الأطراف والهيكل المتدخلة في مجال التجارة الإلكترونية، فضلاً عن اليوم الدراسي الذي نظّمته الأكاديمية البرلمانية بمبادرة من اللجنة بتاريخ 29 أفريل 2026 بمشاركة مختلف المتدخلين في القطاع.

وتولى رئيس اللجنة إثر ذلك استعراض الملاحظات الكتابية الواردة عن وزارة التجارة وتنمية الصادرات بتاريخ 12 ماي 2026، والتي تضمنت تقييماً عاماً لواقع التجارة الإلكترونية في تونس ولمختلف الأطر القانونية المنظمة لها، إلى جانب جملة من الملاحظات الشكلية والجوهرية المتعلقة بمضامين مقترح القانون، حيث أفاد رأي وزارة التجارة وتنمية الصادرات أن مقترح القانون لم يحدد بوضوح علاقته بالنصوص القانونية سارية المفعول خاصة القانون عدد 83 لسنة 2000 المؤرخ في 9 أوت 2000 والمتعلق بالمبادلات والتجارة الإلكترونية، والقانون عدد 40 لسنة 1998 المتعلق بطرق البيع والاشهار التجاري والقانون عدد 69 لسنة 2009 المتعلق بتجارة التوزيع، كما أنه لم يتضمن آليات جديدة وازفافة للمنظومة القانونية الحالية، بل أعاد في جانب هام منه التنصيص على أحكام واردة بتشريعات أخرى ذات الصلة، فضلاً عن تضمينه بعض الأحكام الاجرائية التي يندرج تنظيمها ضمن المجال الترتيبي. كما أشار الرأي أن الوزارة تعمل على جملة من المشاريع والإصلاحات الرامية إلى معالجة الإشكاليات المطروحة في قطاع التجارة الإلكترونية وتطوير الإطار المنظم له.

وخلال النقاش، اعتبر عدد من النواب أن بعض الملاحظات المقدمة من قبل وزارة التجارة وتنمية الصادرات تقتضي أخذها بعين الاعتبار في اتجاه مزيد تحسين صياغة المقترح، لا سيما من خلال التنصيص على أحكام انتقالية تضبط علاقته بالتشريعات السارية واقترح ادراج أحكام متعلقة بالدفع الإلكتروني بما يساهم في مزيد مراقبة المعاملات المالية المرتبطة بالتجارة الإلكترونية، فضلاً عن تضمين مقتضيات خاصة بتنظيم خدمات التوصيل. في المقابل، رأى عدد آخر من النواب أن الوزارة لم تتفاعل بشكل إيجابي مع المبادرة التشريعية حيث أنها لم تقدم مقترحات تتعلق بإعادة صياغة بعض الفصول التي ترى ضرورة في تنقيحها، معتبرين أن ملاحظاتها اتجهت نحو التساؤل حول جدوى مقترح القانون والتأكيد على وجود مشاريع بصدد الإعداد من قبل الوظيفة التنفيذية تهدف الى اصلاح قطاع التجارة الالكترونية والحال أن العمل على دراسة هذه المبادرة التشريعية انطلق منذ قرابة سنتين.

وبناءً على ما تقدم، وبعد التداول حول مضامين هذا الرأي الكتابي، اقترح أعضاء اللجنة تنظيم جلسة استماع إلى ممثلين عن جهة المبادرة قصد التداول حول مختلف الملاحظات التي تمت إثارتها خلال جلسات الاستماع واليوم الدراسي والملاحظات الكتابية الواردة على اللجنة، والنظر في كيفية التعاطي معها واقترح إعادة صياغة المبادرة التشريعية بغرض التوصل الى صيغة تأخذ بعين الاعتبار جميع المقترحات والملاحظات المقدمة في الغرض.

إثر ذلك وفي جانب آخر من الجلسة تداولت اللجنة حول برنامج عملها خلال الفترة المقبلة، حيث تم التطرق إلى مقترحات القوانين المتعلقة بإحداث البلديات. وفي هذا السياق أوضح رئيس اللجنة أنه لم يتسن عقد جلسة استماع إلى وزارة الداخلية للتداول حول ملامح مشروع القانون المتعلق بالجماعات المحلية، واقترح تنظيم جلسة تخصص للاطلاع على مختلف المبادرات المعروضة على اللجنة والبالغ عددها الى حدود هذه الجلسة 37 مقترح قانون وذلك قبل الشروع في الاستماع إلى أصحابها. كما أكد عدد من النواب ضرورة اعتماد معايير موضوعية عند دراسة جملة هذه المبادرات، والتثبت



من مدى توفر المقومات الضرورية لنجاح البلديات المزعم إحداثها، وخاصة من حيث المقرات والموارد البشرية والمالية واللوجستية، مبرزين أن بعض البلديات المحدثة خلال السنوات الأخيرة تواجه عديد الصعوبات بسبب محدودية الإمكانيات المتاحة. كما تم اقتراح تنظيم جلسات استماع إلى خبراء وممثلين عن منظمات دولية ذات الصلة بالشأن المحلي والبلدي، وتجديد طلب اللجنة لبرمجة يوم دراسي في الغرض.

كما تم التطرق إلى مقترح القانون عدد 2025/78 المتعلق بالنظام الأساسي للإطارات المسجدية، وبعد الاستماع إلى ممثلي كل من رئاسة الحكومة ووزارة الشؤون الدينية حيث تقرر تنظيم جلسة استماع إلى جهة المبادرة للتداول حول مخرجات جلسات الاستماع السابقة المنعقدة. وفي إطار تعميق النظر في مقترح القانون في جوانبه المالية بالنظر إلى الانعكاسات المالية المحتملة، اقترحت اللجنة الاستماع إلى ممثلي وزارة المالية.

أما بخصوص عملها الرقابي، فقد تم التذكير بالزيارة الميدانية التي أدتها اللجنة إلى شركة تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية بالقطب التكنولوجي بالغزالة بتاريخ 8 أبريل 2026، حيث أكد النواب أهمية مواصلة العمل بهذا التوجه من خلال برمجة زيارات ميدانية إلى عدد من الأقطاب التكنولوجية والتنمية بمختلف الجهات، مقترحين القيام بزيارة إلى ولاية صفاقس، قصد الاطلاع على مدى التقدم في مسار التحول الرقمي واعتماد الذكاء الاصطناعي في القطب التكنولوجي بصفاقس ومختلف المؤسسات الراجعة بالنظر إلى جامعة صفاقس، على أن يتم قبل ذلك تخصيص اجتماع للجنة للاطلاع على ورقة عمل شاملة حول الأقطاب التكنولوجية والتنمية (الإطار القانوني، التوزيع الجغرافي، الاختصاصات....) ليتم اثرها تحديد موعد الزيارة الميدانية المذكورة.

## 2. قرار اللجنة:

- برمجة جلسة يوم الاثنين 08 جوان 2026 لمواصلة النظر في مقترح القانون عدد 2025/78 المتعلق بالنظام الأساسي للإطارات المسجدية بحضور ممثلين عن جهة المبادرة.

- برمجة جلسة يوم الخميس 11 جوان 2026 لمواصلة النظر في مقترح القانون عدد 2024/42 المتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي بحضور ممثلين عن جهة المبادرة.

مقرر اللجنة

عماد الدين السديري

رئيس اللجنة

سامي رايس

